أطبـاء القطـاع الخـاص..
السلام تحيـة للمستشفيات الحكـومية

تزجر مستشفياتنا الحكومية بالكثير من الاستشاريين والأطباء الذين يتمتعون بخبرات وشهادات عالية ولا سيما مستشفى الثورة العام بصنعاء، معظمهم ذاع صيتهم وتعالت شهرتهم وباتوا مقصداً للكثير من المرضى ومطمعاً للمستشفيات الخاصة وهو ما جعل بعض أولئك الأطباء يفكرون في الاستفادة من هذه المكانة والعمل لساعات طويلة كل يوم، وزعوها على عياداتهم والمستشفيات الخاصة حيث تجد استشاريين يعملون مع أكثر من مستشفى خاص، وكل هذا على حساب عملهم في المستشفيات الحكومية التي يفتقد مرضاها إلى الرعاية الصحية اللائقة، رغم أنها تمتلك كوادر طبية رفيعة إذا ما بحثت عن استشاري أو طبيب يتناقل الناس أخباره يكون الجواب غالباً «عليك بعيادته في شارع..... أو في المستشفى الخاص الفلاني»، فلماذا هذا الجفاء بين الكثير من هؤلاء والأطباء وبين المستشفيات الحكومية التي وظفوا فيها وكانت سبباً في الشهرة والمكانة التي وصلوا إليها؟ سؤال وجهته الثورة لعدد من الاستشاريين والأطباء من تخصصات مختلفة.

استطلاع/عبدالباسط النوعة

يتفق الدكتور عبدالخالق النونو، استشاري أمراض القلب والدعامات، معنا في عدم اهتمام بعض الاستشاريين والأطباء بدوامهم في المستشفيات الحكومية ويعتبرها ظاهرة فعلية ومتواجدة..ويقول: العقد شريعة المتعاقدين، بمعنى طالما هذا الطبيب أو الإستشاري أبرم عقداً مع الدولة يتقاضى عليه أجراً مادام مستمرا في التقاضي أياً كان هذا الأجر فهو ارتضاه وبالتالي لزام عليه الالتزام بهذا العقد بلوائح وقوانين الخدمة المدنية المنظمة للعمل، وإذا أراد المطالبة بشيء كرفع الأجر فعليه المطالبة وبنفس الوقت لا يترك العمل لأن عمله إنساني وأخلاقي وإلا فليأخذ إجازة ويعمل في جهات أخرى أو يترك العمل في المستشفى العام، أما أن يكون موظفا بالاسم ويتقاضى راتبا ولا يلتزم بالعمل فهذا لا يجوز.

بيد أن النونو ما لبث أن أورد أسباباً ومبررات لهؤلاء الأطباء تتركز في مجملها حول قلة الأجر الذي يتحصل عليه أولئك الأطباء والاستشاريون من المستشفيات العامة، وهو ما يضطرهم إلى تشتيت أنفسهم بين عياداتهم والمستشفيات الخاصة، فالأطباء في كثير من بلدان العالم يعتبرون من أكثر الناس ثراء ولو كان الطبيب أو الاستشاري اليمني وجد أجرا يكفيه في مكان وظيفته أو مع الحكومة تحديدا لاكتفى بها وسخر معظم وقته للمستشفى العام التي يعمل فيها.

وأورد النونو حلا يمكن أن يساهم بشكل كبير في القضاء على هذه الظاهرة وهو يتمثل بالتأمين الصحي الذي يفترض أن تنفذه الدولة على كافة رعاياها أسوة بالكثير من دول العالم، الأمر الذي من شأنه تحريك المياه الراكدة وتوفير إمكانيات ضخمة للمستشفيات الحكومية، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي على أجواء العاملين فيها وتعميق علاقاتهم بمستشفياتهم..

استشاريون: التزامنا بالعمل العام أخلاقي.. والراتب الحكومي لا يكفي لثلاثة أيام

الالتزام ضروري ولاعذر

الدكتورة أثمار حسين علي ،أمين عام المجلس اليمني للاختصاصات الطبية ،والأستاذة في كلية الطب جامعة صنعاء، والاستشارية في مستشفى السبعين للأمومة والطفولة، تؤكد أن أي طبيب أو استشاري لديه جدول في العمل ينبغي عليه الالتزام به إذا توفر لديه الشعور بالمسئولية ولا عذر في ذلك. وأضافت: إذا أردنا أن نسميها ظاهرة علينا أن نتساءل أولاً هل مرتب الطبيب كاف لتوفير حياة كريمة له ولأسرته؟، وتجزم الدكتورة أثمار أن راتب الطبيب الاستشاري من الدولة لا يكفيه حتى لثلاثة أيام ولهذا يلجأ للعمل في مستشفيات خاصة بالإضافة إلى العمل في عيادته وقد يضطر للجلوس على كرسي الطوارئ وإذا ما كان مرتب الطبيب يكفيه وظروف العمل مناسبة في المستشفى العام فسوف يتفرغ لعمله وتطوير ذاته عبر التواصل مع العالم بواسطة الانترنت ومجاراة التطور التكنولوجي في مجال الطب كل حسب تخصصه والاهتمام بأسرته وأطفاله بدلا من العمل ليل نهار لتوفير المال اللازم للعيش الكريم.

إغراء مادي

دعونا نرى كم هي الأجور التي تكفي الأطباء والاستشاريين والتي يسعون للحصول عليها من خلال العمل في أكثر من جهة لتوفير ما يحتاجون إليه وما يجعلهم يكملون مصاريف شهرهم، حسبما تقول الدكتورة أثمار.

الدكتور عبدالكريم الصبري استشاري أمراض وجراحة العظام والمفاصل الصناعية والمناظير بمستشفى الثورة وعدد من المستشفيات الخاصة وصندوق المعاقين ويعمل في عيادته، يؤكد أن معظم الأطباء والاستشاريين لديهم الحسبة المادية كم ساعة، كم تحصلت من المال، فالقطاع العام أجره الشهري توفره في عمل ساعة في القطاع الخاص وممكن بعملية متوسطة لدى القطاع الخاص تتحصل على ضعفي راتبك الشهري في القطاع العام فكيف إذا عملت أربعين أو خمسين عملية متوسطة وكبرى شهريا لدى القطاع الخاص!!؟

وقال إذا ما تحدثنا عن العمليات التي أجريتها في مستشفى الثورة أجري مثلا في الشهر 20 عملية تدر ملايين على القسم ونصيبي منها لا يتعدى مائة ألف ريال بينما لو أجريت عملية في المستشفيات الخاصة بعشرة ملايين ريال تكون نسبتي منها النصف أي خمسة ملايين ريال والقطاع الخاص عملياته أكثر وأسرع بينما القطاع العام ازدحام شديد وقلة غرف العمليات التي توزع على مجموعات من الاستشاريين وقد يكون نصيبي في الأسبوع يومين وبالتالي ننجز عملنا ونذهب إلى القطاع الخاص ليس حبا فيه ولكن ترتيبا للبرنامج اليومي الذي يصبح مزدحما حتى ساعات متأخرة من الليل، وأضاف: نكاد نعتمد على ما نجنيه من القطاع الخاص أما القطاع العام فلا يوفر لنا أي نوع من الإغراء المادي.. ولكننا لازلنا نرتبط بالقطاع العام لسببين: الأول أنه هو الأساس والعمل في القطاع العام يظهر الطبيب أو الاستشاري للقطاع الخاص والشيء الآخر هو الالتزام الأخلاقي والإنساني، وليس ماديا ولو حسبناها ماديا لما (عتبنا) أبواب القطاع العام.

مشير إلى أن تشتت الطبيب بين أكثر من جهة يشكل له ضغطاً نفسياً رهيباً ،وهذا لا يخدم المهنة إطلاقا، وبالتالي ينبغي أن يخير الطبيب بين القطاع العام أو الخاص ولكن في هذه الحالة يجب على القطاع العام أن يسمو أو يرتقي إلى مستوى القطاع الخاص، في الأجور لكي يتم تحفيز الطبيب على الدوام بشكل منضبط مع القطاع العام، وأضاف: قد يكون من الصعوبة تحقيق ذلك لدى القطاع العام ولهذا كان الحل بأن يتم تشكيل فرق عمل ويكفي أن يكون حضورك ساعة وهذا الحضور القليل مؤثر ويوم العمليات تخصص ساعات كافية من اليوم.

ليس طمعاً

اخصائية الأشعة وجدان طه منصر تعمل في مستشفى 48 إضافة إلى مركز خاص، تقول إن أهم الأسباب في عدم اهتمام الكثير من الأطباء والاستشاريين بالدوام في المستشفيات العامة هو عدم حصولهم على حقوقهم المادية، فهذا الطبيب أو الاستشاري درس كثيرا وتعب وناضل وفي النهاية يأتي إلى المستشفى العام ليكون دوامه من الثامنة إلى الثانية ظهرا ليتقاضى راتبا لا يقبل به عامل بسيط.

وأضافت: لو حصل الطبيب اليمني على حقه من المستشفى الحكومي فلا يمكن أن يشتت نفسه بين عيادة واثنتين أو ثلاث مستشفيات خاصة ولهذا لا أعتقد أبدا أن الطمع وارد في هذه الحالة.

واعترفت وجدان أن الكثير من الأطباء غير منضبطين في القطاع العام وأصبح المستشفى الحكومي شيئاً ثانوياً في حياة الدكتور فلا مردود مادياً ولا علمياً ولا حتى اجتماعياً.

وعن الرسالة السامية لمهنة الطب أجابت وجدان: الرسالة موجودة ولا أقول أن الطبيب تخلى عن رسالته، بس ظروف الحياة تحصر الإنسان في أماكن أو مناطق معينة ولهذا أتوقع أن معظم الأطباء الموجودين في المستشفيات الحكومية موجودون فقط من أجل المحافظة على وظائفهم والساعة أو الساعتان في المستشفى الحكومي تعادل مبلغا وقدره في المستشفى الخاص أو العيادة فلماذا يضيع الطبيب وقته في المستشفى الحكومي حيث لا نظام ولا ترتيب ولا إمكانيات مجرد إزعاج ودوشة ووجع رأس.

الكل يبحث عن الجانب المادي

الدكتور عبدالرحمن الحمادي، استشاري أمراض نفسية، مدير عام المنشآت الطبية الخاصة بوزارة الصحة، أوضح ان ضعف ارتباط الأطباء بمستشفياتهم العامة له أسباب عديدة منها نفسية واجتماعية ومادية ومن وجهة نظره أنه إذا خدم الطبيب عشر سنوات في المستشفى العام فقد قدم ما عليه هذا جانب، الجانب الآخر أنه في نهاية خدمته مرتبه التقاعدي لا يكفيه وأفراد أسرته وبالتالي وجب عليه البحث عن الجانب المادي الذي يبحث عنه كل الناس.

وقال: حتى القطاع الخاص الذي يلجأ الكثير من الأطباء إليه يفتقد عنصرا هاما وهو التأمين فهو غير خاضع لقانون التأمينات ومثله مثل القطاع العام.

ودعا إلى تطبيق لوائح النظام الإداري لضبط عملية الدوام لدى كوادر المستشفيات العامة، هذه اللوائح تحدد العقوبات وكذا الحوافز وكلاهما مقترن بالآخر، مشيرا إلى أن القطاع العام لا يشكو من قلة الكوادر بل هي كثيرة ولكنها بحكم البطالة المقنعة ومع هذا تجد أن الطبيب الواحد قد يفحص في الساعة أكثر من 15 مريضاً وهذا لا يجوز فالفحص الصحيح يفترض أن لا يقل عن 15 دقيقة على أقل تقدير لكل مريض.